

طبيعة العقد الاجتماعي : والعقد وفقا لهوبز يتمثل في التنازل المتبادل من جانب كافة الأفراد عن كافة حقوقهم الطبيعية تنازلا نهائيا ومطلقا لشخص ليتولى أمرهم حيث يوضح هوبز أن الفرد يمتلك ممارسة حريته الطبيعية وحقوقه الطبيعية وهي عند قرارها التنازل عنها نهائيا وبصفة مطلقة لصاحب السيادة ذي القوة المطلقة . وبما أنه تنازل نهائيا فإنه في هذه الحالة ليس للفرد العودة عما تنازل عنه حيث إن العقد نتيجة لتصرف جماعي – قائم على تصرف فردي متبادل – ولا يجوز عن طريق تصرف والعقد تصرف إرادي ولم يجبر عليه الأفراد من جانب أي شخص ولكن يجبروا عليه بحكم الطبيعة وبحكم العقل . يستطيعوا التمتع بها ، في سبيل المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم والتمتع بها : وكان الاختيار في جانب البديل الأخير بلا ويرى هوبز أن الحاكم أو صاحب السيادة ليس طرفا في العقد حيث يتم التعاقد بين الأفراد ، أن الحاكم ليس طرفا في التعاقد فهو لا يقيد بالعقد وإن كان ملتزما بتحقيق بمعنى أنه غير مقيد إلا بأهداف العقد يستطيع الفرد أن يأمن فيه على حياته وممتلكاته . هو نتاج للتعاقد وليس طرفا فيه ، بالتالي ليس مقيدا بالعقد ولكنه مقيد فقط بتحقيق الهدف منه الحكم المطلق كنتاج للتعاقد : من ومن الطبيعي أن ينتج عن التعاقد بمفهومه السابق الذي نتج عن حالة الطبيعة بصورتها السيئة المذكورة نظام حكم مطلق حيث رأى والكلمات أضعف أن تستطيع ردع طموح الأفراد أو طمعهم أو غضبهم أو أنفعالاتهم إلا إذا اقترنت بقوة تؤيدها أو سلطة تبعث . وعليه فإن هوبز بتحليله لطبيعة البشر في إطار نظرتها المتشائمة لها وحالة الطبيعة حيث لا طمأنينه ولأمان للفرد على حياته يرى ضرورة الخضوع لسلطة قوية سلطة أقوى . السلطة في رأيه هي سلطة الحاكم المطلق صاحب هذه السلطة من الطبيعي أن تكون سلطة وقوة الأفراد جميعا وقد أكد هوبز وبكل وضوح على أنه لا يوجد منتصف طريق أو حل وسط فإما الخضوع لحاكم مطلق يحكم بيد من حديد وإما العودة وهو لم يحاول أن يخفى كما فعل مكيا فيللي فهو يرى يعتبر بالامتناع نصير الحكم المطلق – ملكيا كان أو غير وهو في هذا يختلف مع مكيا فيللي وإن بدا مبدئيا متشابهة معه . الأساس بينهما له نظرة نفعية ، فإن هوبز وإن كان أساس إنشاء الدولة عنده نفعية إلا أن للحكم المطلق غاية وليس مرحليا . نتاج التعاقد بين الأفراد هو القوة جانب الرعايا . بالملاحظة أن هناك نظرة فردية للغاية في آرائه يقوم عليها الحكم المطلق الضروري لتحقيق مصالح الفرد . فهذا الوحش – أو الدولة – شر لا بد منه ، ولا يتصور في رأيه أن يحب الأفراد – وهم الذي ولكنهم وممتلكاتهم : وبالتالي فإن غاية الطاعة هي الحماية كما أن نهاية الطاعة رهينة بانتهاء الحماية . عبر هوبز عن هذا بقوله : فالسيادة هي روح الكومنولث . الأعضاء لا تتلقى حركتها منه . وغاية الطاعة هي الحماية (15) لم يستمتع بها أو بنتائجها وتصبح الحرية هي في الخضوع للسلطة العليا وباختصار . فإن هوبز كان نضيرا للحكم المطلق بدون تحفظ